الباب الرابع

وحدانية الأسماء والصفات

تمهـــيد :

الاســم هو علامة الشــىء، وما يعرف به شـخصه، وأسماء الله سـبحانه وتعــالى هى علامته وما يعرف به، وهى أزلية أبدية. وهى ما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسـلم «إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحداً من أحصاها دخل الجنة»[1]. وأسماء الله سبحانه وتعالى مملوء بها القرآن الكريم مثل قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾ ﴾[2].

أما الصفة فهى نعوت الشــىء وخصائصه، وصفاته سـبحانه وتعالى أزلية أبدية. وهى موجودة فى القرآن والســنة مثل الاســتواء على العرش فى قوله تعــالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾ ﴾[3]، والمجــىء فــى قولــه تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ ﴾[4]، والنــزول فــى قول النبى صلى الله عليه وسـلم - ينــزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سمــاء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعونى فأستجب له، من يسألنى فأعطيه، من يستغفرنى فأغفر له»[5].

---

(١) البيهقى - الأسماء والصفات، المركز الإسلامى للكتاب - القاهرة، ص٤، الحديث رواه البخارى.

(٢) سورة الحشر - الآيات ٢٢ - ٢٤.

(٣) سورة طه - الآية ٥.

(٤) سورة الفجر - الآية ٢٢.

(٥) ابن تيمية - شرح حديث النزول، ص١، الحديث رواه البخارى.

وصفات الله سبحانه وتعالى تنقسم إلى صفات ذات وهى صفات أزلية، يوصف بها الله سبحانه وتعالى ولا يوصف بأضدادها، مثل العلم والقدرة والحياة، وصفات أفعال يقتضى اتصاف الله بها وجود المفعول، ككونه خالقاً أو رازقاً، كما أنه يمكن أن يوصف الله بها وبأضدادها مثل: المحيى - المميت، المنتقم - الغفور، الجبار - الرحيم، المعز - المذل[1].

والواقع أن موقف السلف من الصحابة من البحث فى العقائد كان موقفاً حكيماً، فهم فى الحقيقة كانوا يؤمنون بعقائد الإسلام إيماناً قوياً لا تشوبه شائبة، كيف لا وهم كانوا يقتبسون من أنوار النبوة؟ وهم كانوا إذا استشكل عليهم أمر من أمور العقائد أو الأحكام العملية لجأوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فكانوا متحققين بالإيمان علماً وحالاً، ومن هذا شأنه لا يستسيغ فى الحقيقة جدلاً عقلياً حول مسائل الإيمان، وهذا يفسر لنا لم لم يحتج الصحابة ومن تبعهم إلى التعمق والبحث الجدلى العقلى فى أمور الاعتقاد[2].

ولم يلبث أن تشكك بعض أهل الأهواء من المسلمين فى العقيدة الإسلامية، وذلك فى أواخر عهد الصحابة فأطلقوا العنان لتأويل النصوص القرآنية المتعلقة بالذات والصفات، وذهبوا فى تأويلهم مذاهب بعيدة عن مذاهب السلف، فأثاروا مشكلات وشبهات[3].

وأول من أظهر هذه البدعة فى الإسلام «الجعد بن درهم»، ضحى به خالد بن عبد الله القسرى فى يوم النحر، وقال ضحوا أيها الناس تقبل الله ضحاياكم فإنى مضح، بالجعد بن درهم. إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم

(١) د. أحمد محمود صبحى - فى علم الكلام، جزء١، ص ١٣٠.

(٢) د. أبو الوفا الغنيمى التفتازانى - علم الكلام وبعض مشكلاته، الطبعة الأولى- القاهرة ١٩٦٦، ص١١.

(٣) المرجع السابق، ص١٢.

خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً، ثم نزل فذبحه[1].

ومن الشبهات التى أثيرت حول العقائد أيضاً، وذلك قبل المائة من سنى الهجرة شبهات جهم بن صفوان الذى ظهر - كما يذكر المقريزى - ببلاد الشرق، وتكلم فى الصفات بعد أن لم يكن الكلام فيها معروفاً، فنفى أن يكون لله تعالى صفة، وبث الشك فى نفوس المسلمين، واجتذب إليه أنصاراً كثيرين يميلون لرأيه، ويؤيدون فكرته، فأكبر أهل الإسلام بدعته، ورموا بالضلالة أصحابها، وحذروا الناس من الجهمية، وعادوهم فى الله وتولوا الرد على حججهم[2].

وقد ذهب جهم بن صفوان إلى أنه لا يجوز أن يوصف البارى تعالى بصفة يوصف بها خلقه، لأن ذلك يقتضى تشبهاً. فنفى كونه عالماً وأثبت كونه قادراً فاعلاً خالقاً لأنه لا يوصف شىء من خلقه بالقدرة والفعل والخلق.

ولما جاء المعتزلة، أخذوا عن جهم وأتباعه فكرة نفى الصفات، ومن هذا لقبهم خصومهم - ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية - بالجهمية، لموافقتهم لهم فى هذا الصدد، وقد رفض المعتزلة هذه التسمية وتبرأوا من الجهمية، لأن الجهمية كانت تقول بالجبر، يدلنا على ذلك أن واصل بن عطاء قد أرسل إلى جهم بن صفوان من يناظره ليقطعه، وهكذا كان المعتزلة يقفون من الجهمية موقف الخصومة على الرغم من موافقتهم لهم فى القول بنفى الصفات[3].

---

(١) ابن تيمية - مجموعة الفتاوى، الجزء الخامس، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٣، ص٦.

(٢) د. أبو الوفا الغنيمى التفتازانى - علم الكلام وبعض مشكلاته، ص١٣.

(٣) المرجع السابق، ص١١٣.

الفصل الأول

نقد شيخ الإسلام ابن تيمية للمذاهب الإسلامية

أولا: نقد شيخ الإسلام ابن تيمية للأشاعرة:

الأشاعرة أحد المذاهب العقائدية الإسلامية وينتسب الأشاعرة إلى أبى الحسن الأشعرى (٢٦٠ - ٣٢٤هـ)، وينتهى نسبه إلى أبى موسى الأشعرى صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم[1]. وكان الإمام أبو الحسن الأشعرى معتزلياً، درس على يد أبى على الجبائى ثم خرج على مذهب المعتزلة، وأسس مذهب الأشاعرة. ومذهب الإمام أبى الحسن الأشعرى هو التمسك بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وما روى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن حنبل نضر الله وجهه. يقول الإمام أبو الحسن الأشعرى فى ذلك: «وجملة قولنا أن نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله وما جاء من عند الله وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا نرد من ذلك شيئاً، وأن الله عز وجل إله واحد لا إله إلا هو فرد صمد، لم يتخذ صاحبة ولا ولدا وأن محمداً عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق، وأن الجنة حق والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من فى القبور، وأن الله استوى على عرشه كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى

---

(١) مجدى محمد رياض - الفلسفة الخلقية عند الأشاعرة، هيئة الكتاب - الطبعة الأولى ١٩٩٣ ص ٩.

﴿ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[1]. وأن لـه وجهاً كما قال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾[2]، وأن لـه يدين بلا كيف كما قال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ۝٧٥﴾[3]، وكمـا قـال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ۝٦٤﴾[4]، وأن لـه عيناً بلا كيف كما قـال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ۝١٤﴾[5]، وأن من زعـم أن أسماء الله غيره كان ضالاً، وأن لله علمـاً كما قال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۝١٦٦﴾[6]، وكما قال: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۝٤٧﴾[7]، ونثبت له السمع والبصر ولا تنفى ذلك كما نفته المعتزلة والجهمية والخوارج»[8].

وهكذا نجد الإمام أبو الحسـن الأشـعرى ملتزماً بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فهو يثبت أسماء الله سبحانه وتعالى وصفاته، ولا يقوم بتأويلها أو نفيها كما فعلت المعتزلة والجهمية والخوارج.

ولذلك نجد شيخ الإسلام ابن تيمية عندما ينقد الإمام أبا الحسن الأشعرى، لا يقـوم بنقـده بعنف كما يفعل مـع المذاهب الأخرى كالمعتزلـة مثلاً، بل يذكر أنه أقرب إلى السـنة منهم، وفى ذلك يقول شـيخ الإسـلام ابن تيمية – والأشـعرى وأئمـة أصحابه كأبى الحسـن الطبرى وأبـى عبد الله مجاهد الباهلى، والقاضى أبى بكر متفقون على إثبات الصفات الخبرية التى ذكرت

(١) سورة طه – الآية ٥.

(٢) سورة الرحمن – الآية ٢٧.

(٣) سورة ص – الآية ٧٥.

(٤) سورة المائدة – الآية ٦٤.

(٥) سورة القمر – الآية ١٤.

(٦) سورة النساء – الآية ١٦٦.

(٧) سورة فصلت – الآية ٤٧.

(٨) أبو الحسن الأشعرى، الديانة: إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة الأولى، ص ٨ – ٩.

فى القرآن كالاستواء والوجه واليد وإبطال تأويلها ليس فى ذلك قولان أصلا ولم يذكر أحد عن الأشعرى فى ذلك قولين أصلاً، بل جميع من يحكى المقالات من أتباعه وغيرهم يذكر أن ذلك قوله، ولكن لأتباعه فى ذلك قولان، وأول من اشتهر عن نفيها أبو المعالى الجوينى، فإنه نفى الصفات الخبرية، وله فى تأويلها قولان، ففى الإرشاد أولها ثم إنه فى الرسالة النظامية رجع عن ذلك وحرم التأويل وبين إجماع السلف على تحريم التأويل واستدل بذلك على أن التأويل محرم ليس بواجب ولا جائز، فصار من سلك طريقته ينفى الصفات الخبرية، ولهم فى التأويل قولان، وأما الأشعرى وأئمة أصحابه فإنهم مثبتون لا يردون على من ينفيها أو يقف فيها، فضلاً عمن يتأولها. وأما مسألة قيام الأفعال الاختيارية فإن ابن كلاب والأشعرى وغيرهما ينفونها[1].

وهكذا نجد شيخ الإسلام ابن تيمية يشيد بالإمام أبى الحسن الأشعرى، فهو يثبت الصفات الخبرية كما جاءت فى القرآن والسنة، ولكن تأويل الصفات الخبرية أو نفيها جاءت عند متأخرى الأشاعرة مثل إمام الحرمين أبو المعالى الجوينى (٤١٩ - ٤٥٩هـ) وذلك فى كتابه «الإرشاد» ولكن رجع عن ذلك، وحرم التأويل فى «الرسالة النظامية»، وذلك كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية، وذلك يدلنا على أن شيخ الإسلام ابن تيمية كان على اطلاع واسع على المذاهب المختلفة وعلى مفكرى تلك المذاهب.

ولكننا نجده بعد هذه الإشادة بالإمام أبى الحسن الأشعرى يقوم بنقده فى مسألة الأفعال الاختيارية مثل المشيئة والقدرة، فالإمام أبو الحسن الأشعرى ينفى الأفعال الاختيارية هو وعبد الله بن كلاب (ت ٢٥٠هـ)، ولكننا نجد شيخ الإسلام ابن تيمية يثبتها.

---

(١) ابن تيمية - بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول - على هامش كتاب منهاج السنة النبوية - الجزء الثانى، ص١٠.

والإمام أبو الحسن الأشعرى يحتج على نفى الأفعال الاختيارية بأنه لو جاز قيام الحوادث به لم يخل منها، لأن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث.

أما شيخ الإسلام ابن تيمية فيستدل على إثبات الأفعال الاختيارية بالسمع والعقل معاً، أما السمع كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١٠٥﴾﴾[3].

أما الاستدلال العقلى فإن قدرته سبحانه على ما يقوم به من الكلام والفعل صفة كمال كما أن ما يقوم به من العلم والقدرة صفة كمال ومن المعلوم أن من قدر على أن يفعل ويتكلم أكمل ممن لا يقدر على الخلق وقالوا الحى لا يخلو عن هذا والحياة هى المصححة لهذا كما هى المصححة لسائر الصفات وإذا قدر حى لا يقدر على أن يفعل بنفسه ويتكلم بنفسه كان عاجزاً بمنزلة الزمن والأخرس كما أنه إذا قدر حى لا يسمع ولا يبصر كان أصم أعمى[4].

ثانيا: نقد شيخ الإسلام ابن تيمية للمعتزلة:

المعتزلة أحد المذاهب العقائدية الإسلامية التى تنتسب إلى واصل بن عطاء (٨٠-١٣١هـ)، والذين أطلقوا على أنفسهم أبطال «العدالة الإلهية والتوحيد»[5]. ويتبلور فكرهم حول أصول خمسة هى: التوحيد والعدل والوعد

(١) سورة يس - الآية ٨٢.

(٢) سورة القصص - الآية ٦٥.

(٣) سورة التوبة - الآية ١٠٥.

(٤) ابن تيمية - مجموعة الفتاوى - الجزء الخامس، ص٦١ - ٦٢.

(٥) Alfred Juillume - Islam p. 131

والوعيد والمنزلة بين المنزلين والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر[1]، فمن اعتنق هذه الأصول الخمسة معاً فهو معتزلى.

والتوحيد عند المعتزلة هو التنزيه المطلق لله سبحانه وتعالى فى إطار الآية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ ﴿١١﴾﴾[2]، فينفون صفات الله سبحانه وتعالى إلى أبعد حد وكما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية هو نفى مفصل، فنجد هذا النفى عند المعتزلة لصفات الله سبحانه وتعالى فيما يذكره عنهم الإمام أبو الحسن الأشعرى عندما يتحدث عن التوحيد عند المعتزلة فيقول فى ذلك: «أجمعت المعتزلة على أن الله واحد ليس كمثله شىء، وهو السميع البصير، وليس بجسم، ولا شبح، ولا صورة، ولا لحم، ولا دم، ولا شخص، ولا جوهر، ولا عرض، ولا بذى لون ولا طعم ولا رائحة ولا بذى حرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة، ولا طول ولا عرض ولا عمق، ولا اجتماع ولا افتراق، ولا يتحرك ولا يسكن، ولا يتبعض، وليس بذى أبعاض وأجزاء، وجوارح وأعضاء، وليس بذى جهات، ولا بذى يمين وشمال وأمام وخلف وفوق وتحت، ولا يحيط به مكان، ولا يجرى عليه زمان، ولا تجوز عليه المجاسة ولا العزلة ولا الحلول فى الأماكن، ولا يوصف بشىء من صفات الخلق الدالة على حدوثهم، ولا يوصف بأنه متناه، ولا يوصف بمساحة ولا ذهاب فى الجهات، وليس بمحدود، ولا والد ولا مولود، ولا تحيط به الأقدار، ولا تحجبه الأستار، ولا تدركه الحواس، ولا يقاس بالناس، ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه، ولا تجرى عليه الآفات، ولا تحل به العاهات، وكل ما يخطر بالبال وتصور بالوهم فغير مشبه له، لم يزل أولا سابقاً متقدماً للمحدثات، موجوداً قبل المخلوقات، ولم

---

(١) د. محمد عمارة المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، دار الشروق- الطبعة الثانية ١٩٨٨، ص٤٣.

(٢) سورة الشورى – الآية ١١.

يـزل عالماً قادراً حياً، ولا يزال كذلـك، لا تراه العيون، ولا تدركه الأبصار، ولا تحيط به الأوهام، ولا يسـمع بالأسماع، شيء لا كالأشياء، عالم قادر حي لا كالعلمـاء القادريـن الأحياء، وأنه القديم وحـده، ولا قديم غيره، ولا إله سـواه، ولا شريك له في ملكه، ولا وزير له في سلطانه، ولا معين على إنشاء ما أنشـأ وخلق ما خلق، لم يخلق الخلق على مثال سـبق، وليس خلق شيء بأهون عليه من خلق شـيء آخر ولا بأصعب عليه منه، لا يجوز عليه اجترار المنافـع ولا لحقه المضار، ولا يناله السـرور واللـذات، ولا يصل إليه الأذى والآلام، ليـس بذى غاية فيتناهى، ولا يجـوز عليه الفناء، ولا يلحقه العجز والنقص، تقدس عن ملامسة النساء، وعن اتخاذ الصاحبة والأبناء»[1].

فالمعتزلة نفت كل صفة عن الله، وردت جميع الصفات إلى الذات؛ خوفاً مـن أن يؤدى الكلام فى الصفات إلى الشـرك وهم يعدون أنفسـهم المدافعين الوحيدين عن التوحيد التام. ومن جراء نفى الصفات ونفى كل مشـابهة بين ذات الله وماهيـة المخلوقات، قالت المعتزلة إن الإنسـان لا يمكنه أن يدرك ذات الله تعالى، كل ما يعلمه هو أنه موجود لأنه منح الوجود فقط للمخلوقات التى كانت فى حالة العدم[2].

ومع ذلك يمكن أن يتصف الله سـبحانه وتعالى بصفات إيجابية، بعضها ينفرد به الله كالوحدانية والقدم والصمدية، وهى صفات إيجابية لفظاً سلبية معنـى، فالوحدانيـة تعنى نفى الشـريك عنه، والقدم يعنـى نفى الحدوث عنـه والصمدية تعنى احتياج الموجودات إليه مع عدم احتياجه إلى شـيء،

---

(١) أبو الحسن الأشعرى – مقالات الإسلاميين – الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية – الطبعة الاولى ١٩٥٠، ص٢١٦–٢١٧.

(٢) د. ألبير نصرى نادر – فلسفة المعتزلة – الجزء الأول، الطبعة الأولى، الإسكندرية ١٩٥٠ ص٥.

أما الصفات الإيجابية لفظاً ومعنى التى أثبتها المعتزلة من صفات الذات، فهى القدرة والحياة والعلم، وهى صفات يوصف بها الله ولا يوصف بأضدادها من عجز أو موت أو جهل.

ولا يعنى إمكان إطلاق هذه الصفات – القدرة والعلم والحياة – على الإنسان مماثلة أو مشابهة بينه وبين الله، لأن هذه الصفات إنما تطلق على الله لذاته بينما تطلق على الإنسان لمعنى خارج عن ذاته[1].

ولفهم الموقف المعتزلى فى هذا الصدد لابد أن نضع فى الاعتبار أن المعتزلة قد أرادوا الرد على فكرة الأقانيم لدى النصارى: إن القول بأن الذات الإلهية جوهر يتقوم بأقانيم أى صفات – هى الوجود والعلم والحياة – قد أدى إلى الاعتقاد باستقلال الأقانيم عن الجوهر، وإلى اعتبار الصفات أشخاصاً، وإلى تجسد الأقنوم الثانى – أقنوم العلم – فى الابن، فلمواجهة هذا الاعتقاد نفى المعتزلة وصف الله بأنه جوهر، واعتبروا الصفات هى الذات غير مغايرة لها، فصفات الله ليست حقائق مستقلة، وإنما هى اعتبارات ذهنية، ويمكن أن تختلف وجوه الاعتبارات فى النظر إلى الشىء الواحد دون أن يلزم عن ذلك التعدد فى ذاته، فيمكن أن نصف الجوهر مثلاً بأنه متحيز وقائم بذاته وقابل للعرض، كذلك الذات الإلهية واحدة وتتعدد الصفات بتعدد وجوه الاعتبارات فيقال عالم وتعنى إثبات علم هو ذاته، ونفى الجهل عن ذاته، ويقال قادر ونفى إثبات ذاته ونفى العجز، فالله حى عالم قادر بذاته لا بحياة وعلم وقدرة زائدة على ذاته، وهذا هو مقصود قولهم صفات الله عين ذاته.

أما من أثبت معنى أو صفة قديمة زائدة على ذاته فقد أثبت إلهين، لأنه لو كانت الصفة مستقلة بذاتها زائدة على الذات قائمة بنفسها – وذلك هو التصور المسيحى – لتعددت الصفات الأزلية، ومن ثم تعددت الآلهة،

---

(١) د. أحمد محمود صبحى – فى علم الكلام، جـ ١، ص ١٢٦.

إن حمل الصفات على أنها معان قائمة بالذات، تجعل الله جوهراً تلحقه الأعراض وهذا ما ينكره المعتزلة بشدة، وإنما الله عالم وعلمه هو هو. قادر وقدرته هي هو، حي وحياته هي هو، أي أن علم الله هو الله، وكذلك الأمر في كل من القدرة والحياة. وحدة مطلقة بين الذات والصفات. ولكن ما الفرق إذاً بين قولنا عالم وبين قولنا قادر، يرد المعتزلة: لاختلاف المعلوم عن المقدور. فإذا قلت: الله عالم أثبت له علماً هو الله ونفيت عنه جهلاً، وإذا قلت قادر أثبت له قدرة هي الله ونفيت عنه عجزاً، وإذا قلت لله حياة أثبت له حياة ونفيت عنه موتاً، أو بتعبير آخر. معنى قولى عالم إثبات ذاته ونفى الجهل عنه، ومعنى قولى قادر إثبات ذاته ونفى العجز عنه. ومعنى قولى حى إثبات ذاته ونفى الموت عنه، واختلاف محل الصفات على الذات إنما يرجع إلى اختلاف أضدادها المنفية عن الله، فاختلاف كونه عالماً عن كونه قادراً أو كونه حياً إنما يرجع إلى اختلاف أضداد هذه الصفات من جهل وعجز وموت[1].

صعوبة أخرى واجهها المعتزلة بعد أن ذهبوا فى التنزيه إلى حد نفى أدنى مماثلة بين الله والإنسان، ألا وهى الآيات التى توهم التشبيه، وقد تأولها المعتزلة على نحو يتسق مع تنزيههم المطلق لله.

لقد تأول المعتزلة الآيات التى يفيد ظاهرها أن لله يداً أو وجهاً أو عيناً ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴿٦٤﴾﴾[2]. معنى قول اليهود «يد الله مغلولة» وصفة بالبخل وقوله «بل يداه مبسوطتان» تعبير مجازى يدل وصفه على إثبات غاية السخاء له ونفى البخل عنه، لأن غاية ما يبذله السخى أن يعطى بيديه جميعاً فبنى

(١) المرجع السابق، جـ١، ص١٢٧ - ١٢٨.

(٢) سورة المائدة - الآية ٦٤.

المجاز على ذلك، واليد عموماً تفيد النعمة أو التأييد أو النصرة ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴿١٠﴾﴾[1]، أو تشير إلى ذات الله ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴿٧٥﴾﴾[2]. ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا ﴿٧١﴾﴾[3] ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾[4] ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ ﴿٩﴾﴾[5]، وجه الله هو الله ومساكين مكة يقولون: أين وجه عربى كريم ينقذنى من الهوان.

﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴿٣٩﴾﴾[6]، أى برعاية منى، والخطاب موجه إلى موسى ﴿أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴿٢٧﴾﴾[7]. أى بعلم منا.

كذلك أنكر المعتزلة كل معنى حسى يفيده لفظ الاستواء فى قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾[8]، فالاستواء بمعنى الاستيلاء أو التمكن[9].

وإذا كانت المعتزلة قد نفت صفات الله سبحانه وتعالى أو قامت بتأويلها، فإننا نجد شيخ الإسلام ابن تيمية يقوم بنقد المعتزلة نقداً عنيفاً، ويصف كلامهم بأنه نوع من السفسطة فى العقليات والقرمطة فى السمعيات. فيقول فى ذلك « وهؤلاء الذين يعارضون الكتاب والسنة بأقوالهم بنوا أمرهم على

(١) سورة الفتح – الآية ١٠.
(٢) سورة ص – الآية ٧٥.
(٣) سورة يس – الآية ٧١.
(٤) سورة الرحمن – الآية ٢٧.
(٥) سورة الإنسان الآية ٩.
(٦) سورة طه – الآية ٣٩.
(٧) سورة المؤمنون – الآية ٢٧.
(٨) سورة طه – الآية ٥
(٩) د. أحمد محمود صبحى، فى علم الكلام جـ١ ص ٣٠.

أصل فاسد، هو أنهم جعلوا قول الله ورسوله من المجمل الذى لا يستفاد منه علم ولا هدى؛ فجعلوا المتشابه من كلامهم هو المحكم والمحكم من كلام الله ورسوله هو المتشابه كما يجعل الجهمية من الفلاسفة والمعتزلة ونحوهم ما أحدثوه من الأقوال التى نفوا بها صفات الله ونفوا بها رؤيته فى الآخرة وعلوه على خلقه وكون القرآن كلامه ونحو ذلك، جعلوا تلك الأقوال محكمة، وجعلوا قول الله ورسوله مؤولاً عليها أو مردوداً، أو غير ملتفت إليه، ولا متلقى للهدى منه فتجد أحدهم يقول ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا له كم ولا كيف ولا تحله الأعراض والحوادث ونحو ذلك، وليس بمعاين للعالم ولا خارج عنه، فإذا قيل إن الله أخبر أن له علماً وقدرة قالوا لو كان له علم وقدرة للزم أن تحله الأعراض وأن يكون جسماً وأن يكون له كيفية وكمية وذلك منتف عن الله لما تقدم، ثم قد تقول: إن الرسول صلى الله عليه وسلم قصد بما ذكره من أسماء الله وصفاته أموراً لا نعرفها، وقد تقول: إنه قصد خطاب الجمهور بإفهامهم الأمر على غير حقيقته؛ لأن مصلحتهم فى ذلك، وقد يفسر صفة بصفة، كما يفسر الحب والرضا والغضب والإرادة والسمع والبصر بالعلم، ويكون القول فى الثانية كالقول فى الأولى يلزمها من اللوازم فى النفى والإثبات ما يلزم التى نفاها، فيكون مع جمعه فى كلامه أنواعاً من السفسطة فى العقليات والقرمطة فى السمعيات»[1]، فالمعتزلة فى رأى شيخ الإسلام ابن تيمية يقومون بإجمال كلام الله سبحانه وتعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل صفات الله ورؤيته فى الآخرة وعلوه على خلقه وكون القرآن من كلام الله، ثم يقومون بنفى مفصل لكلامهم الذى ابتدعوه مثل الجسم والجوهر والعرض. ثم يرى شيخ الإسلام ابن تيمية أن المعتزلة

---

(١) ابن تيمية – بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول – على هامش كتاب منهاج السنة النبوية – الجزء الأول – ص ١٦٤ – ١٦٥.

يجعلون صفة مكان صفة أخرى مثل تفسيرهم السمع والبصر بالعلم والحب والرضاء والغضب بالإرادة وهذا نفى لصفات الله سبحانه وتعالى، وكذب على الله ورسوله وسفسطة فى المعقولات، لأن الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لم يأتوا بهذه الأقوال المبتدعة. فالمعتزلة هنا فى رأى شيخ الإسلام ابن تيمية شر من الخوارج لأنهم ارتكبوا أربع عظائم **أحدها**: ردهم لنصوص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، **الثانى**: ردهم ما يوافق ذلك من معقول العقلاء، **الثالث**: جعل ما خالف ذلك من أقوالهم المجملة أو الباطلة هى أصول الدين، **الرابع**: تكفيرهم أو تفسيقهم أو تخطئتهم لمن خالف هذه الأقوال المبتدعة المخالفة لصحيح المنقول وصريح المعقول[1].

ثالثا: نقد شيخ الإسلام ابن تيمية للفلاسفة :

نجد شيخ الإسلام ابن تيمية يقوم بنقد الفلاسفة مثل ابن سينا وابن رشد فى مسألة وحدانية الأسماء والصفات، فنجده بالنسبة لابن سينا يقوم بعرض مذهبه أولاً، ثم يقوم بنقده بعد ذلك، وهو يفعل ذلك ملتزماً كما نراه دائماً بالكتاب والسنة، وأيضاً ملتزماً بالاتجاه العقلى، وأيضاً نراه فى نقده هنا فى غاية العنف، فيقول فى عرضه لمذهب ابن سينا فى وحدانية الأسماء والصفات: «وأما من يجعل وجود العلم هو وجود القدرة، ووجود القدرة هو وجود الإرادة فقول هذه المقالة يستلزم أن يكون وجود كل شىء هو عين وجود الخالق تعالى وهذا منتهى الإلحاد وهو مما يعلم بالحس والعقل والشرع أنه فى غاية الفساد، ولا مخلص من هذا إلا بإثبات الصفات، مع نفى مماثلة المخلوقات وهو دين الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وذلك أن نفاة الصفات من المتفلسفة ونحوهم، يقولون إن العاقل والمعقول والعقل هو شىء واحد،

---

(١) المصدر السابق: ص١٦٦.

والعاشـق والمعشوق والعشق واللذة واللذيذ والملتذ هو شيء واحد، وأنه موجود واجب له عناية ويفسرون غايته بعلمه أو عقله، ثم يقولون وعلمه أو عقله هو ذاته وقد يقولون: إنه حي عليم قدير مريد متكلم سميع بصير، ويقولون: إن ذلك كله شـيء واحد، فإرادته عين قدرته وقدرته، عين علمه وعلمه ذاته، وذلك أن من أصلهم أنه ليس له صفة ثبوتية بل صفاته إما سلب كقولهم ليس بجسـم ولا متحيز وإما إضافة كقولهـم مبدأ أو علة وإما مؤلف منهما كقولهم عاقـل ومعقول وعقل ويعبرون عـن هذه المعاني بعبـارات هائلة كقولهم إنه ليسـت به كثرة كم ولا كثرة كيف أو أنه ليـس له أجزاء حد ولا أجزاء كم، أو أنه لابد من إثباته موحداً توحيداً منزهاً مقدساً عن المقولات العشر عن الكم والكيـف والأين والوضع والإضافة ونحو ذلك ومضمون هذه العبارات وأمثالها نفى صفاته وهم يسمون نفى الصفات توحيداً»[1].

فابن سـينا هنا يـرد الصفات إلى ذات الله سـبحانه وتعالى مما يؤدى إلى نفيها، فلا فرق بين وجود القدرة ووجود الإرادة ووجود العلم، وأيضاً لا فرق بين قولنا عاقل ومعقول وعقل، فهذه الألفاظ جميعها تعنى شيئاً واحداً، ومن هنا نجد شيخ الإسلام ابن تيمية يرد على كلام ابن سينا من وجوه:

أحدهـا: أنه جعل عين العلم عين القـدرة ونفس القدرة هى نفس الإرادة والعناية ونفس الحياة هى نفس العلم والقدرة ونفس العلم نفس الفعل والإبداع ونحو ذلك معلوم الفساد بالضرورة، فإن هذه حقائق متنوعة، فإن جعلت هذه الحقيقـة هى تلك كان بمنزلة من يقول إن حقيقة السـواد هى حقيقة الطعم وحقيقـة الطعم هى حقيقة اللـون، وأمثال ذلك؛ مما يجعل الحقائق المتنوعة حقيقة واحدة.

---

(١) ابن تيمية – بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول – على هامش كتاب منهاج السنة النبوية – الجزء الأول – ص١٧٠ – ١٧١.

الوجه الثانى: أنه من المعلوم أن القائم بنفسه ليس هو القائم بغيره، والجسم ليس هو العرض والموصوف ليس هو الصفة والذات ليست هى النعوت، فمن قال إن العالم هو العلم والعلم هو العالم فضلاله بين، وكذلك معلوم أن العلم ليس هو المعلوم فمن قال إن العلم هو المعلوم والمعلوم هو العلم فضلاله بين أيضاً، ولفظ العقل إذا أراد به المصدر فليس المصدر هو العاقل الذى هو الفاعل ولا المعقول الذى هو اسم مفعول، وإذا أراد بالعقل جوهراً قائماً بنفسه فهو العاقل، فإذا كان يعقل نفسه أو غيره فليس عين عقله لنفسه أو غيره هو عين ذاته، وكذلك إذا سمى عاشقاً ومعشوقاً بلغتهم أو قيل محبوب ومحب بلغة المسلمين فليس الحب والعشق هو نفس العاشق ولا المحب ولا العشق ولا الحب هو المعشوق ولا المحبوب بل التمييز بين مسمى المصدر ومسمى اسم الفاعل واسم المفعول والتفريق بين الصفة والموصوف مستقر فى فطر العقول ولغات الأمم، فمن جعل أحدها هو الآخر كان قد أتى من السفسطة بما لا يخفى على من يتصور ما يقول، ولهذا كان منتهى هؤلاء السفسطة فى العقليات والقرمطة فى السمعيات.

الوجه الثالث: أن يقال الوجود المطلق بشرط الإطلاق أو بشرط سلب الأمور الثبوتية أو لابشرط مما يعلم بصريح العقل انتفاؤه فى الخارج، وإنما يوجد فى الذهن، وهذا مما قرروه فى منطقهم اليونانى، وبينوا أن المطلق بشرط الإطلاق، كإنسان مطلق بشرط الإطلاق، وحيوان مطلق بشرط الإطلاق وجسم مطلق بشرط الإطلاق، ووجود مطلق بشرط الإطلاق، لا يكون إلا فى الأذهان دون الأعيان، ولما أثبت قدماؤهم الكليات المجردة عن الأعيان التى يسمونها المثل الأفلاطونية، أنكر ذلك حذاقهم وقالوا هذه لا تكون إلا فى الذهن[1].

---

(١) المصدر السابق، ص ١٧١ - ١٧٣.

ثم نأتي إلى ابن رشد، فنجد أن شيخ الإسلام ابن تيمية يبين مذهبه في وحدانية الأسماء والصفات، ثم يقوم بنقده بشرح مستفيض ويبين سفسطته في هذا الكلام، أما الكلام عن مذهبه «فيقول عنه شيخ الإسلام ابن تيمية «قال وأما أن يكون العالم والعلم شيئاً واحداً فليس ممتنعاً، بل واجب أن ينتهي الأمر في أمثال هذه الأشياء إلى أن يتحد المفهوم فيها، وذلك أن العالم إن كان عالماً بعلم فالذي به العالم عالم أحرى أن يكون عالماً وذلك أن كل ما استفاد صفة من غيره فتلك الصفة أولى بذلك المعنى المستفاد أمثال ذلك أن هذه الأجسام الحية التي لدينا ليست حية من ذاتها، بل من قبل حياة تحلها، فواجب أن تكون تلك الحياة التي استفاد منها ما ليس بحي الحياة حية بذاتها أو يفضي الأمر فيها إلى غير نهاية وكذلك يفرض في العلم وسائر الصفات»[1].

فابن رشد هنا يرد جميع الصفات إلى الذات كما فعل ابن سينا وكما فعلت أيضاً المعتزلة، حتى إنه جعل العالم والعلم شيئاً واحداً والحي والحياة شيئاً واحداً وهكذا في سائر الصفات، فالله سبحانه وتعالى عند ابن رشد يجب أن يكون واحداً من جميع الوجوه وغير مركب أصلاً لا من شرط ومشروط ولا من علة ومعلول.

ومن هنا يقوم شيخ الإسلام ابن تيمية بنقد ابن رشد نقداً شديداً ويصف كلامه بأنه ضرب من الجنون، ويتمثل هذا النقد في ثلاث نقاط هامة:

الأولى: يلزم النفاة أن تكون الصفات المختلفة، ترجع إلى ذات واحدة، فيكون مفهوم العلم والقدرة والإرادة مفهوماً واحداً وأنها ذات واحدة، وأن يكون العلم والعالم والقدرة والقادر والإرادة والمريد واحداً، وقد قال إن هذا

---

(١) ابن تيمية – بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول – على هامش كتاب منهاج السنة النبوية – الجزء الثالث، ص ٢٧٢.

عسير، قلت: بل الواجب أن يقال إن هذا مما يعلم فساده بضرورة العقل فمن جعل العلم هو القدرة، والقدرة هى الإرادة وجعل الإرادة هى المريد والعلم هو العالم والقدرة هى القادر، كان مخالفته للعلوم الضرورية وسفسطته أعظم من سفسطة كثير من السوفسطائيين.

الثانية: وقول ابن رشد كون العالم والعلم شيئاً واحداً ليس ممتنعاً بل واجب أن ينتهى الأمر فى أمثال هذه الأشياء، إلى أن يتحد المفهوم فيها، فيقال له هذا من أعظم المكابرة والسفسطة والبهتان، وقوله إن العالم إذا كان عالماً بعلم فالذى به العالم عالم أحرى أن يكون عالماً إلى آخر كلامه، كلام فى غاية الفساد، كما أنه إذا قيل إذا كان الضارب ضارباً بضرب فالضرب أولى أن يكون ضارباً، والقائم إذا كان قائماً بقيام فالقيام أولى أن يكون قائماً، والمحيى المميت إذا كان محيياً مميتاً بإحياء وإماتة فالإحياء والإماتة أولى أن يكون محيياً مميتاً وبالجملة، ، فهذا يلتزم نظيره فى عامة أسماء الله الحسنى وفى أسماء نبيه صلى الله عليه وسلم وأسماء سائر الموجودات المشتقة؛ يلزم أن يكون المصدر الذى اشتق منه الاسم أحق بالاسم من الفاعل، ويكون مسمى المصدر الذى هو الحدث أحق بأسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها من نفس الفاعل الموصوف وتصور هذا الكلام كاف فى معرفة فساده.

الثالثة: قوله: أن واجب الوجود يجب أن يكون غير مركب من شرط ومشروط، فيقال له قد تقدم أنكم أنتم سميتم هذا تركيباً، وهو لا يسمى تركيباً فى لغة من اللغات المعروفة لبنى آدم، بل إنما سماه تركيباً متأخر، وكم كابن سينا وأمثاله، وأما قدماؤكم فقد ذكرتم عن أرسطو طاليس أن كل تركيب فهو كائن عنده فاسد والسماء عنده ليست كائنة فاسدة؛ فهو لا يسمى السماوات وفيها من الكواكب مركبة مع أنها أجسام متميزة متحركة، تقوم بها الأعراض، فكيف يسمى ما كان حياً عالماً قادراً مركباً.

فيقال له: لم قلت إن ما كان مركباً من شرط ومشروط لا يكون واجب الوجود، وأما قوله لأن تركيبه إذا كان واجباً بغيره لا بذاته؛ لأنه يفسر تقدير مركب قديم من غير أن يكون له مركب، فيقال له: هذا هو البحث اللفظي الذى ذكرنا هذا لأجله والمركب الذى يفتقر إلى مركب هو ما ركبه غيره، كما أن المحرك الذى يفتقد إلى محرك ما حركه غيره، ولم يقل أحد من العقلاء إن واجب الوجود مركب ركبه غيره؛ وأنتم إذا سميتم اجتماع الذات والصفات تركيباً لم تريدوا بذلك إلا الاجتماع والتعدد والتآلف وكثرة المعاني ونحو ذلك، لم تقصدوا بذلك أن هناك فاعلاً لذلك، وإن أردتم ذلك كان باطلاً، وبطل اللفظ والمعنى جميعاً، فإن أصل الكلام أن الواجب إذا كان ذاتاً موصوفة بصفات كان مركباً، فإن أراد المريد كان له من ركبه من الذات والصفات كان التلازم ممنوعاً، بل هو باطل ضرورة، فإنا إذا قدرنا واجب الوجود بنفسه الغنى عن الفاعل موصوفاً بصفات لازمة له؛ امتنع أن يكون للواجب بنفسه المستلزم لصفاته من مركب بينه وبين صفاته؛ فإنه كونه واجباً بنفسه، يمنع أن يكون له فاعل وكون صفاته لازمة له يمنع جواز مفارقتها له ويمنع افتقارها إلى من يجعلها فيه[1].

□□□

(١) المصدر السابق، ص ٧٣ - ٧٥.

الفصل الثانى

مذهب ابن تيمية فى وحدانية الأسماء والصفات

أولا: إثبات الأسماء والصفات عند ابن تيمية :

وبعد أن يقوم شيخ الإسلام ابن تيمية بنقد الأشاعرة والمعتزلة والفلاسفة، نجده يبين مذهبه فى مسألة وحدانية الأسماء والصفات، ونجد هذا فى معظم كتبه فى العقيدة الإسلامية، فنجده على سبيل المثال يبين هذا المذهب فى العقيدة الواسطية، فى اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة، أهل السنة والجماعة، قوله «ومن الإيمان بالله، الإيمان بما وصف به نفسه فى كتابه، وبما وصفه به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يؤمنون بأن الله سبحانه - ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (١). فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون فى أسماء الله وآياته، ولا يكيفون ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه، لأنه سبحانه لا سمى له ولا كفو ولا ند له، ولا يقاس بخلقه سبحانه وتعالى، فإنه أعلم سبحانه بنفسه وبغيره وأصدق قيلاً وأحسن حديثاً من خلقه»(٢). ونستشف من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية فى حديثه عن الأسماء والصفات بعض الحقائق:

(أ) الإيمان بما وصف الله به نفسه فى كتابه وبما وصفه به رسوله صلى

(١) سورة الشورى - الآية ١١.

(٢) ابن تيمية - العقيدة الواسطية - شرح محمد بن صالح العثيمين، دار البصرة، الطبعة الأولى، الإسكندرية ١٩٨٨، ص ٦٣ - ١١٦.

الله عليه وسلم، فلا نزيد فى أسمائه وصفاته سبحانه وتعالى ولا ننقص شيئاً من أسماء الله سبحانه وتعالى وصفاته، فنلتزم فى هذا بكتاب الله وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأن صفات الله عز وجل من الأمور الغيبية، والواجب على الإنسان نحو الأمور الغيبية أن يؤمن بها على ما جاءت، ودون أن يرجع إلى شيء سوى النصوص، قال الإمام أحمد رحمه الله: «لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، لا يتجاوز القرآن والحديث»[1].

(ب) هذا الوصف لله سبحانه وتعالى يكون من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل. فالتحريف مثل التأويل عند علماء الكلام وهو صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى يحتمله اللفظ، والتعطيل هو إنكار ما أثبت الله لنفسه من الأسماء والصفات مثل رد المعتزلة والفلاسفة صفات الله سبحانه وتعالى إلى الذات الإلهية، وأيضاً هذا الوصف لله سبحانه وتعالى يكون من غير تكييف أى دون أن نذكر كيفية الصفة. فالإمام مالك رحمه الله سُئل عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[2]. فقال: «الاستواء معلوم والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا رجل سوء، ثم أمر به فأخرج»[3].

ومن غير تمثيل أى مماثلة الله سبحانه وتعالى بخلقه، لذلك يقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾[4] فليس كمثله شيء رد على الممثلة. وهو السميع البصير رد على المعطلة.

---

(١) المصدر السابق، ص ٦٤.

(٢) سورة طه - الآية ٥.

(٣) ابن تيمية - شرح حديث النزول، ص ٣٦.

(٤) سورة الشورى - الآية ١١.

فأهل السنة والجماعة لا ينفون أسماء الله سبحانه وتعالى وصفاته ولا يحرفونها، ولا يلحدون فى أسمائه وآياته، ولا يكذبونها ولا يماثلون بين أسمائه وصفاته سبحانه وتعالى وبين صفات خلقه، فهو سبحانه لا سمى له ولا كفو ولا ند ولا يقاس بينه سبحانه وبين مخلوقاته. هذا هو مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية فى الأسماء والصفات.

ثانيا: بعض الأمثلة لإثبات الأسماء والصفات :

ولنطبق هذا المذهب على مسألتين من المسائل التى أفاض فيها شيخ الإسلام ابن تيمية بشىء من التفصيل وهما مسألة النزول ومسألة القرآن:

(أ) مسألة النزول :

أثبت شيخ الإسلام ابن تيمية صفة النزول، كما أثبت بقية الأسماء والصفات لله عز وجل. وحديث النزول فى البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعونى فأستجيب له، من يسألنى فأعطيه، من يستغفرنى فأغفر له؟»[1].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية «ومن المعلوم بالضرورة أنه لابد من وجود قديم واجب بنفسه، يمتنع عليه العدم، فإن الوجود إما ممكن وإما واجب وقديم، فإذا كان ما يستدل به على نفى الصفات الثابتة يستلزم نفى الوجود الواجب القديم، ونفى ذلك؛ يستلزم نفى الوجود مطلقاً، علم أن من عطل شيئاً من الصفات الثابتة يمثل هذا الدليل كان قوله مستلزماً تعطيل الوجود المشهود. ومثال ذلك: أنه إذا قال: النزول والاستواء ونحو ذلك من صفات الأجسام، فإنه لا يعقل النزول والاستواء إلا لجسم مركب، والله سبحانه وتعالى منزه عن

(١) ابن تيمية – شرح حديث النزول، ص ١.

هذه اللوازم، فلزم تنزيهه عن الملزوم، أو قال: هذه حادثة والحوادث لا تقوم إلا بجسم مركب، وكذلك إذا قال: الرضى والغضب والفرح والمحبة ونحو ذلك هو من صفات الأجسام فإنه يقال له: وكذلك الإرادة والسمع والبصر والعلم والقدرة من صفات الأجسام، فإننا كما لا نعقل ما ينزل وما يستوى ويغضب ويرضى إلا جسماً، لم نعقل ما يسمع ويبصر ويعلم ويقدر إلا جسماً. فإذا قيل: سمعه ليس كسمعنا، وبصره ليس كبصرنا وإرادته ليست كإرادتنا وكذلك علمه وقدرته.

قيل له: وكذلك رضاه ليس كرضانا وغضبه ليس كغضبنا وفرحه ليس كفرحنا ونزوله واستواؤه ليس كنزولنا واستوائنا»[1].

ولكن هل نزول الله سبحانه وتعالى إلى سماء الدنيا، يخلو منه العرش؟

يجيب شيخ الإسلام ابن تيمية بالنفى فيقول: «وإذا قيل: الصعود والنزول والمجيء والإتيان أنواع جنس الحركة، قيل: والحركة أيضاً أصناف مختلفة، فليس حركة الروح كحركة البدن، وحركة الملائكة كحركة البدن، يراد بها انتقال البدن والجسم من حيز، ويراد بها أمور أخرى، كما يقول كثير من الطبائعيين والفلاسفة، منها الحركة فى الكم كحركة النمو، والحركة فى الكيف كحركة الإنسان من جهل إلى علم.

وإذا عُرف هذا، فإن للملائكة من ذلك ما يليق بهم، وإن ما يوصف به الرب تبارك وتعالى هو أكمل وأعلى وأتم من هذا كله، وحينئذ فإذا قال السلف والأئمة: كحماد بن زيد وإسحاق بن راهويه، وغيرهما من أهل السنة إنه ينزل ولا يخلو منه العرش، لم يجز أن يُقال: إن ذلك ممتنع، بل إذا كان المخلوق يوصف من ذلك ما يستحيل من مخلوق آخر، فالروح توصف من

---

(١) ابن تيمية – شرح حديث النزول، ص ٢٥.

ذلك بما يستحيل اتصاف البدن به، كان جواز ذلك فى حق الرب تعالى أولى من جوازه من المخلوق كأرواح الآدميين والملائكة.

ومن ظن أن ما يوصف به الرب عز وجل لا يكون إلا مثل ما يوصف به أبدان بنى آدم، فغلطه أعظم من غلط من ظن أن ما توصف به الروح مثل ما توصف به الأبدان»[1].

إذن فشيخ الإسلام ابن تيمية يثبت النزول لله سبحانه وتعالى بلا كيفية ولا تمثيل كما هو مذهبه، وأما ما حكاه ابن بطوطه الأندلسى فى رحلته من قوله: «وكنت إذ ذاك بدمشق فحضرته (ابن تيمية) يوم الجمعة وهو يعظ الناس على منبر الجامع ويذكرهم، فكان من جملة كلامه أن قال إن الله ينزل إلى سماء الدنيا كنزولى هذا ونزل درجة من درج المنبر، فعارضه فقيه مالكى يعرف بأبى الزهراء وأنكر ما تكلم به فقامت العامة إلى هذا الفقيه وضربوه بالأيدى والنعال ضرباً كثيراً حتى سقطت عمامته، فقد تكلم أنصار ابن تيمية فى ذلك وردوه بما لا يدع مجالاً للشك فى بطلانه لا سيما وأنه مخالف لما ذكره ابن تيمية فى عامة كتبه.

ويقول بعض الباحثين إن ابن تيمية كان محبوساً فى المدة التى كان فيها ابن بطوطة بدمشق وعلى ذلك تكون هذه الواقعة مفتعلة من أساسها[2].

(ب) مسألة القرآن:

أثار المعتزلة بقولهم القرآن كلام الله المخلوق حفيظة المسلمين وعلماء الإسلام، حتى إن العلماء والمخالفين لهذا القول أوذوا وعُذبوا وسُجنوا ومن هؤلاء الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ).

---

(١) المصدر السابق، ص ٩٢ - ٩٣.

(٢) محمد خليل هراس - ابن تيمية السلفى - ص ١٥٦ - ١٥٧.

وموقف المعتزلة من مشكلة «كلام الله» أو «خلق القرآن» فرع من تصورهم للتوحيد، ذلك أن إنكار الاعتقاد بخلق القرآن يعنى إثبات قدمه، وكل ما هو قديم فهو إله، فانفراد الله بالألوهية يقتضى انفراده بالقدم، والقول بحدوث القرآن أو خلقه[1].

فالكلام لدى المعتزلة – شأنه فى ذلك شأن السمع والبصر – ليس صفة من صفات الذات، فكلام الله – بما فى ذلك القرآن – ليس أزلياً. إذ كيف يكون كذلك وفى القرآن أمر ونهى ووعد ووعيد وكل ذلك يقتضى وجود المأمور أو المنهى أو الموعود، ولو كان الكلام صفة أزلية لأصبح القرآن قديماً ولشارك الله فى الألوهية، ذلك أن القدم صفة ذات للألوهية، فكل قديم فهو إله. إننا نجد للقرآن صفات لا يتصف بها القديم، فالقرآن يتجزأ ويتبعض، فيقال ثلثه وربعه ونصفه، وهو حروف منظومة وأصوات مقطوعة وهو محكم مفصل ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ ۝١﴾[2]. ومن ثم فهو مركب وهو أمر ونهى وخبر واستخبار ووعد ووعيد، كل ذلك يوجب كونه مخالفاً للقديم كما نجد القديم مخالفاً له من حيث كونه سبحانه عالماً حياً قادراً سميعاً بصيراً وكل ما كان مخالفاً للقديم فهو محدث[3].

ومن جهة أخرى يثبت شيخ الإسلام ابن تيمية صفة الكلام لله سبحانه وتعالى، يثبتها بأدلة سمعية وأخرى عقلية، ومن الأدلة السمعية قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ۝١٦٤﴾[4]. وقوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ۝١٤٣﴾[5].

---

(١) د. أحمد محمود صبحى – فى علم الكلام، الجزء الأول – ص ١٣٨.

(٢) سورة هود – الآية ١.

(٣) المرجع السابق، ص ١٣٥ – ١٣٦.

(٤) سورة النساء – الآية ١٦٤.

(٥) سورة الأعراف – الآية ١٤٣.

وأما الطرق العقلية فمن وجوه:

أحدهـا: أن الحى إذا لم يتصف بالكلام؛ لزم اتصافه بضده كالسكوت والخرس، وهذه آفة يتنزه الله عنها؛ فتعين اتصافه بالكلام، وهذا المسلك يسلكونه فى إثبات كونه سميعاً بصيراً أيضاً، فإنه إذا كان حياً لم يكن سميعاً بصيراً لزم اتصافه بضد ذلك من الصمم والعمى.

الثانـى: أن الكلام صفة كمال، وهنا من جعله صفة لا تتعلق بمشيئته واختياره جعله كالعلم والقدرة، ومن قال: إنه يتعلق بمشيئته وقدرته؛ قال: كونه متكلماً يتكلم إذا شاء صفة كمال، وقد يقول بطرد ذلك فى كونه فاعلاً الأفعال الاختيارية القائمة بنفسه، ويجعل هذا كله من صفات الكمال، وقد يقول القدرة على ذلك هى صفة الكمال؛ إذ الكمال لا يجوز أن يفارق الذات؛ فإنه لم يزل ولا يزال كاملاً مستحقاً لجميع صفات الكمال.

الثالـث: أن يقال المخلوق ينقسم إلى متكلم وغير متكلم، والمتكلم أكمل من غير المتكلم، وكل كمال هو فى المخلوق مستفاد من الخالق، فالخالق به أحق وأولى ومن جعله لا يتكلم فقد شبهه بالموات والجماد الذى لا يتكلم، وذلك صفة نقص، إذ المتكلم أكمل من غيره، قال تعالى فى ذم من يعبد من لا يتكلم ولا ينفع ولا يضر ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾﴾[1]. وقال فى آية أخرى ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ﴿١٤٨﴾﴾[2].

والقرآن عند شيخ الإسلام ابن تيمية حروف ومعنى معاً، يقول فى ذلك «والذى كان عليه السلف والأئمة أهل السنة والجماعة أن القرآن الذى هو

---

(١) سورة طه - الآية ٨٩.

(٢) سورة الأعراف - الآية ١٤٨.

كلام الله هو القرآن الذى يعلم المسلمون أنه القرآن، والقرآن وسائر الكلام له حروف ومعان فليس الكلام ولا القرآن إذا أطلق اسماً لمجرد الحروف ولا اسماً لمجرد المعنى بل الكلام اسم للحروف والمعانى جميعاً»[1].

ويقسم شيخ الإسلام ابن تيمية بالنسبة لكلام الله المذاهب إلى ثلاثة أقسام الجهمية والكلابية وأهل الحديث الذين يذهب مذهبهم، يقول فى ذلك: «والناس فى هذا الباب ثلاثة أقسام الجهمية المحضة من المعتزلة ومن وافقهم، يجعلون هذا كله مخلوقاً منفصلاً عن الله تعالى، والكلابية ومن وافقهم يثبتون ما يثبتون من ذلك إما قديماً بعينه لازماً لذات الله وإما مخلوقاً منفصلاً عنه، وجمهور أهل الحديث وطوائف من أهل الكلام يقولون: بل هنا قسم ثالث قائم بذات الله متعلق بمشيئته وقدرته كما دلت عليه النصوص الكثيرة، ثم بعض هؤلاء قد يجعلون نوع ذلك حادثاً كما تقوله الكرامية وأما أكثر أهل الحديث ومن وافقهم فإنهم لا يجعلون النوع حادثاً بل قديماً، ويفرقون بين حدوث النوع وحدوث الفرد من أفراده كما يفرق جمهور العقلاء بين دوام النوع ودوام الواحد من أعيانه؛ فإن نعيم أهل الجنة يدوم نوعه ولا يدوم كل واحد واحد من الأعيان الفانية»[2].

فشيخ الإسلام ابن تيمية يثبت كلام الله سبحانه وتعالى غير المخلوق كصفة لله سبحانه وتعالى من الصفات الاختيارية كالمشيئة والقدرة، ثم يفرق بين دوام النوع وحدوث أفراد هذا النوع. إذن فشيخ الإسلام ابن تيمية يثبت صفات الله سبحانه وتعالى، وهذه الصفات زائدة على ذاته تعالى يقول فى ذلك: «وإذا قال من قال من أهل الإثبات للصفات، أنا أثبت صفات الله زائدة

---

(١) ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، الجزء الخامس، ص ٨٤ - ٨٥.

(٢) ابن تيمية - بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول - على هامش كتاب منهاج السنة النبوية - الجزء الثانى - ص ٧٤ - ٧٥

علـى ذاتـه؛ فحقيقة ذلك أنا أثبتها زائدة على مـا أثبتها النفاة من الذات، فـإن النفاة اعتقدوا ثبـوت ذات مجردة عن الصفات، فقـال أهل الإثبات: نحـن نقـول بإثبات صفات زائـدة على ما أثبته هؤلاء، وأما الذات نفسـها الموجـودة فتلك لا يتصور أن تتحقق بلا صفة أصلاً، بل هذا بمنزلة من قال: أثبت إنسـاناً لا حيواناً ولا ناطقاً ولا قائماً بنفسه ولا بغيره ولا قدرة ولا حياة ولا حركة ولا سـكون أو نحو ذلك، أو قال: اثبت نخلة ليسـت لها سـاق ولا جـذع ولا ليـف ولا غير ذلك، فإن هذا يثبت ما لا حقيقة له فى الخارج، ولا يعقل، ولهذا كان السلف والأئمة يسمون نفاة الصفات معطلة؛ لأن حقيقة قولهم تعطيل ذات الله تعالى»[1].

ولكـن أليس إثبات الصفات مع الذات يتنافى مع وحدانية الله سـبحانه وتعالى؟ يجيب شيخ الإسلام ابن تيمية بالنفى فيقول: «ولكن إذا قلنا إن الله لم يـزل بصفاتـه كلها أليس إنما نصف إلهاً واحـداً بجميع صفاته، وضربنا لهم فى ذلك مثلاً فقلنا أخبرونا عن هذه النخلة أليس لها جذع وكرب وليف وسـعف وخوص وجمار واسمها اسـم واحد وسميت نخلـة بجميع صفاتها؟ فكذلـك الله وله المثل الأعلى بجميع صفاته إلـه واحد، لا نقول إنه قد كان فى وقت من الأوقات لا يعلم حتى خلق لنفسه علماً والذى لا يعلم هو جاهل ولكن نقول لم يزل الله عالماً قادراً مالكاً لا متى ولا كيف، وقد سمى الله رجلاً كافراً اسـم الوليد بن المغيرة المخزومى فقال: (ذرنى ومن خلقت وحيداً) وقد كان هذا الذى سماه الله وحيداً له عينان وأذنان ولسان وشفتان ويدان ورجلان وجـوارح كثيرة، فقد سماه الله وحيداً بجميـع صفاته، فكذلك الله وله المثل الأعلى وهو بجميع صفاته إله واحد»[2].

---

(١) ابن تيمية – شرح حديث النزول – ص ٦.

(٢) ابن تيمية – منهاج السنة النبوية – الجزء الأول – ص ٢٣٤.

تعقيب :

هذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية فى وحدانية الأسماء والصفات، من تمسكه بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن إثباته للأسماء والصفات كما جاءت فى كتاب الله وفى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن هذا الإثبات للأسماء والصفات لا يتنافى مع وحدانية الله سبحانه وتعالى، لأن كمال الله وقدرته سبحانه وتعالى يثبتان أسماء الله وصفاته ولا ينفيانها.

وإذا كانت هذه الأسماء والصفات يتصف بها المخلوق، فمن باب أولى أن يتصف بها الخالق سبحانه وتعالى مع قياس الفارق.

وإذا كان شيخ الإسلام ابن تيمية قد قام بنقد المعتزلة والفلاسفة متمثلين فى ابن سينا وابن رشد نقداً عنيفاً لنفيهم صفات الله سبحانه وتعالى أو تأويلها، فإننا نجده لا يقوم بنقد الأشاعرة هذا النقد العنيف؛ وذلك لأنهم يثبتون الأسماء والصفات كما أثبتها شيخ الإسلام ابن تيمية، فنجده ينقد الأشاعرة فى الأفعال الاختيارية التى ينفونها مثل المشيئة والقدرة والكلام.

وإن كنا لا نرى هذا النفى للمشيئة والقدرة والكلام لله سبحانه وتعالى عند الإمام أبى الحسن الأشعرى، فهو يثبت كل هذا؛ فيقول فى كتابه الإبانة «ونقول إن كلام الله غير مخلوق وإنه لم يخلق شيئاً إلا وقد قال له كن فيكون كما قال ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾[1]، وأنه لا يكون فى الأرض شىء من خير وشر إلا ما شاء الله وأن الأشياء تكون بمشيئة الله عز وجل»[2].

ونجد شيخ الإسلام ابن تيمية يفرق بين دوام النوع وحدوث أفراد هذا

---

(١) سورة النحل - الآية ٤٠.

(٢) أبو الحسن الأشعرى، الإبانة عن أصول الديانة، ص ٩.

النوع، حتى لا يصطدم بالقاعدة التى ذكرها الإمام أبو الحسن الأشعرى فى رأيه وهى أن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث. والحقيقة أن شيخ الإسلام ابن تيمية لا يحتاج إلى تبرير قيام الأفعال الاختيارية لله سبحانه وتعالى، فالله سبحانه وتعالى إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون كما يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾[1]. والله سبحانه وتعالى يعلم كل صغيرة وكبيرة ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾[2]. وهذا لا يتنافى مع وحدانية الله وكماله، بل هذه المشيئة وهذا العلم وهذه القدرة يثبتان هذه الوحدانية وهذا الكمال لله سبحانه وتعالى.

□□□

(١) سورة النحل - الآية ٤٠.

(٢) سورة الأنعام - الآية ٥٩.